

Distr.: General
14 March 2006
Arabic
Original: English



التقرير السادس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٥٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وطلب إلى المجلس في ذلك القرار التشاور مع حكومة بوروندي بغية تحديد طرائق القيام بالخفض التدريجي لوجود الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعديل ولاية هذا الوجود بناء على التوصيات الواردة في رسالة موجهة من حكومة بوروندي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/736). وأذن أيضا، رهنا بشروط معينة، بنقل أفراد عسكريين مؤقتا فيما بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن التطورات التي وقعت منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/728)، ويقدم، بناء على طلب حكومة بوروندي، ملخصا لخطط خفض التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، كما يقدم توصيات لتعديل ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات على أرض الواقع

٢ - اتخذت الحكومة المزيد من الخطوات لتدعيم سلطتها. وتمت جميع التعيينات في المناصب التنفيذية الرئيسية وجرى اعتماد التشريعات الرئيسية. وجرى عملية نزع السلاح والتسريح على نطاق واسع وفقا للجدول الزمني، وأحرز تقدم في تفكيك الميليشيات. واتخذت الحكومة أيضا خطوات من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الراهية التي تواجهها.

٣ - وتتبقى مع ذلك تحديات كبيرة ويتسم الوضع بالهشاشة. ولم يتحقق أي تقدم نحو التوصل إلى حل عن طريق التفاوض مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية



وأُسهمت كثافة المواجهة مع قوات التحرير الوطنية في تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الغرب. واتسم بالبطء التقدم المحرز على طريق الإصلاح الملح لقطاع الأمن وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ولا تزال الإدارة العامة الضعيفة وقيود الميزانية تعوق بشدة توفير الخدمات العامة. واتسمت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة النقص في الأغذية واتجاه معكوس في حركة اللاجئين، مع سعي أكثر من ٦ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى طلب اللجوء في جمهورية تنزانيا المتحدة.

أنشطة المؤسسات المنتخبة

٤ - صدر أكثر من ٦٠ مرسوما رئاسيا بشأن تعيين كبار المسؤولين الحكوميين. وجرى بصفة عامة احترام الحصص العرقية والمتعلقة بنوع الجنس المنصوص عليها دستوريا. واعتمدت تسعة قوانين من بين ٣٧ قانونا عُرضت على البرلمان خلال دورته الأولى، والتي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولإسراع بعملية إصدار التشريعات الرئيسية، دعا الرئيس نكورونزيزا إلى عقد دورة برلمانية غير عادية في كانون الثاني/يناير جرى خلالها اعتماد أربعة مشاريع قوانين بشأن مركز الأفراد في قوة الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية البوروندية وكذلك هيئة المخابرات علاوة على مشروع قانون لمكافحة الفساد. وبدأت في شباط/فبراير دورة برلمانية عادية.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس نكورونزيزا أولويات الحكومة لعام ٢٠٠٦، بما في ذلك الإنعاش الاقتصادي والإعمار والمصالحة والحكم الرشيد والتجارة والتعليم وحماية البيئة. وأعاد الرئيس تأكيد التزامه بحل المسائل المتعلقة باكتظاظ السجون والمسجونين السياسيين ومكافحة الفساد وسوء الإدارة. وتعهد بتعزيز قدرة قطاع الأمن، وإعادة تنظيم الهيئات القضائية، ونزع سلاح المدنيين، وإعادة إدماج العائدين والمقاتلين السابقين. وأعلن أيضا خفض الضرائب على السلع الغذائية الأساسية المستوردة، وجرى فيما بعد تنفيذه.

٦ - وتعمل الحكومة حاليا على وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر في صيغتها النهائية، والمقرر اعتمادها بحلول نهاية آذار/مارس. وسيتولى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد ذلك استعراضها من أجل إقرارها، وهو شرط لاستمرار بوروندي في الاستفادة في تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ضوء الوقت المحدد للانتهاء عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وضعت الحكومة برنامجا انتقاليا للطوارئ لمدة سنة واحدة لعام ٢٠٠٦، والذي قُدم إلى مؤتمر المانحين الذي عقد في بوجمبورا في ٢٨ شباط/فبراير. ويركز البرنامج على مواجهة احتياجات السكان المتأثرين بالجفاف، وتحسين خدمات التعليم والصحة، وعودة اللاجئين والمشردين وتوطينهم، والحكم الرشيد، وسيادة القانون،

ودعم الميزانية. واستجاب المانحون بإيجابية شديدة بإعلان التبرع بمبلغ ١٧٠ مليون دولار أثناء انعقاد المؤتمر. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر المساهمين إذ التزم بدفع نحو ٥٠ مليون دولار. ويتوافق برنامج الطوارئ مع عملية نداءات الأمم المتحدة الموحدة.

٧ - وتقدم الرئيس إلى البرلمان في كانون الأول/ديسمبر برنامج السنوات الخمس للحكومة. وبينما يركز البرنامج على نطاق واسع على أولويات ورقة استراتيجية الحد من الفقر، فإنه من المتوقع أن تشترك الحكومة مع شركاء التنمية في كفالة الترابط بين مختلف مبادرات الإنعاش والتنمية.

٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق البرلمان على الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٦ والتي يبلغ مجموعها ٤١٧ مليون دولار. وترتبط الميزانية بأولويات ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتنطوي على زيادة في تمويل الصحة والتعليم والاستثمار العام والأجور، بينما تنطوي على خفض طفيف لمخصصات قطاع الأمن. ويقدر حاليا التمويل الخارجي للميزانية بمبلغ ٣٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وإذا أخذ في الحسبان التمويل الخارجي للبرامج وتخفيف عبء الديون في إطار الآليات القائمة، فإن الفجوة التي تعاني منها الميزانية تقدر بنحو ٢١ مليون دولار. ومن المقرر أن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحون الآخرون بمناقشة التدابير التصحيحية مع الحكومة في آذار/مارس.

٩ - واتخذت أيضا خطوات لمعالجة مسألة السجناء السياسيين واكتظاظ السجون. وفي أعقاب تعيين لجنة لتحديد السجناء السياسيين أعلن الرئيس في كانون الأول/ديسمبر إطلاق السراح المشروط لجميع السجناء المحتجزين لأكثر من سنتين دون توجيه أي اتهام لهم، وأولئك الذين قضوا على الأقل ربع مدة الحكم الصادر عليهم (فيما عدا الذين ارتكبوا جرائم خطيرة). وصدر مرسوم رئاسي يقضي بمنح حصانة مؤقتة لجميع المسجونين السياسيين الذين حددتهم اللجنة وجرى في وقت لاحق إطلاق سراح ١٤٥٧ محتجزا.

١٠ - وعلى الرغم من أن إطلاق سراح السجناء السياسيين المتورطين في أزمة عام ١٩٩٣ وعواقبها منصوص عليه في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠، فقد أثار القرار قلقاً شديداً في صفوف الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان بشأن افتقار أعمال اللجنة للشفافية، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير التي استندت إليها عمليات إطلاق السراح. وأثارت أيضا شواغل فيما يتعلق بعدم إعداد المجتمعات المحلية التي سيعود إليها المحتجزون. وشنت الحكومة منذ صدوره حملة للتوعية لشرح قرارها المتعلق بالسجناء السياسيين وتعزيز المصالحة في مجتمعاتهم المحلية.

١١ - وينبغي أيضا ملاحظة أن بعض الأطراف، بما فيها الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني، قد أعربت عن قلقها إزاء ما تعتبره عدم امتثال الحكومة التام للمتطلبات الدستورية المتعلقة بتمثيل الأطراف في الحكومة، والمشاركة غير الكافية في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية، وكذلك موقف الحكومة الحازم تجاه قوات التحرير الوطنية.

منتدى شركاء بوروندي

١٢ - اتسع نطاق عضوية منتدى شركاء بوروندي في كانون الأول/ديسمبر لكي يشتمل على جميع الممثلين الدوليين المعتمدين لدى بوروندي. وفي ٢ شباط/فبراير، وافق المنتدى على صلاحياته، التي تنص على تقديم المساعدة إلى الحكومة والدعوة لتعبئة الموارد الدولية. ووضع في الاعتبار في ذلك الشأن برنامج الحكومة للطوارئ لعام ٢٠٠٦، والخطة الخمسية الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر.

١٣ - وفي اجتماع عُقد في ١٠ شباط/فبراير مع أعضاء المنتدى، أعرب وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي عن تحفظات حكومته الشديدة فيما يتعلق بالولاية المقترحة للمنتدى، والتي اعتُبرت استنساخا لبعض مهام الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق باللجنة الوطنية للتنسيق الجوي، التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي ضوء رد فعل الحكومة، وافق أعضاء المنتدى على تطويره إلى إطار مرّن لتبادل الآراء فيما بين الشركاء الدوليين بشأن المسائل ذات الصلة ببناء السلام والتنمية وتدعيم السلام في بوروندي.

البُعد الإقليمي

١٤ - أعلن وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، أثناء اجتماع مجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أن بوروندي وجيرانها قد التزموا بمبادئ السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وتحقيقا لتلك الأهداف، طلبت بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يعلن المجتمع الدولي أن المنطقة تحظى بأولوية فيما يتعلق بالسلام والتنمية وأن يجري إنشاء صندوق خاص للإعمار الإقليمي.

١٥ - واجتمعت اللجنة الفرعية للأمن والدفاع التابعة للجنة الثلاثية المشتركة الموسعة (أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا) في كينشاسا في ٣٠ كانون الثاني/يناير لمناقشة اختصاصات الخلية المشتركة الثلاثية. وستعمل الخلية، التي أنشئت في وقت لاحق في كينشاسا، كآلية لتبادل المعلومات بشأن الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسين أمن الحدود، وستضم محللين من

الدول الأربع الأعضاء باللجنة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ - وانضمت بوروندي إلى جماعة شرق أفريقيا في اجتماع القمة للجماعة في آذار/مارس. وسيؤدي هذا إلى تحسين إمكانيات بوروندي في مجالات التجارة والأمن والتعاون السياسي. ومن المتوقع أن تتبع بوروندي نهجا تدريجيا، بينما تواصل تطوير وإصلاح تشريعاتها الاقتصادية وفقا لمعايير جماعة شرق أفريقيا.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٧ - جرى في أعقاب تقييم أجري في كانون الأول/ديسمبر، نقل مقاطعات كانكوزو، وجيتيغا، وكاروزي، وكايانزا، وكيروندو، وماكامبا، ومورامبيا، وموينغا، وموارو، ونغوزي، وروتانا، ورويجي من المرحلة الأمنية الثالثة للأمم المتحدة إلى المرحلة الثانية، مما يتيح إمكانية أكبر للعناصر الفاعلة الإنسانية للوصول إلى تلك المناطق وحرية الحركة بها. وجرى نقل مقاطعة بوروري ومدينة سيبيتوكي من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الثالثة. وبسبب المواجهات العسكرية الجارية مع قوات التحرير الوطنية، بقيت بوبانزا، بوجمبورا وورال، وسيبيتوكي في المرحلة الرابعة.

١٨ - وفي غضون ذلك، ارتفع معدل ارتكاب الجرائم في جميع أنحاء بوروندي، مع اتساع نطاق وقوع حوادث قطع الطريق بالقوة المسلحة، والترهيب، والنهب، والعنف الجنسي. وظل حظر التجول في منتصف الليل على نطاق وطني ساريا ولا تزال الحركة مقيدة، ولا سيما على الطرق الرئيسية بين بوجمبورا والمقاطعات.

١٩ - وظل أمن الحدود مسألة تثير القلق بسبب انتشار الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك النهب وتهريب الأسلحة، والتي ارتكبتها، كما تفيد التقارير، قوات التحرير الوطنية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعات أخرى. ومع ذلك فقد زاد تطوير التنسيق التكتيكي بين قوة الدفاع الوطني البوروندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بمراقبة الحدود، بما في ذلك تسليم عدد كبير من مقاتلي قوات التحرير الوطنية إلى قوة الدفاع الوطني البوروندية وأحد عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع تعزيز مراقبة هذه الحدود مع نشر لواء إضافي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا.

رابعاً - التحديات الرئيسية لتدعيم السلام

ألف - الجانب المتعلق بقوات التحرير الوطنية

٢٠ - سيواصل السلام الشامل مراوغته لبوروندي طالما ظلت قوات التحرير الوطنية نشطة عسكرياً وخارج نطاق عملية السلام. ولم تُظهر الجماعة العسكرية المتشددة حتى الآن أي رغبة سياسية في المشاركة بحسن نية في أية جهود ذات مغزى لإنهاء الصراع خلال العقد المنصرم.

٢١ - وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلتها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لتيسير المفاوضات، لم يتم إحراز أي تقدم على هذا المسار. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلن الناطق الرسمي باسم قوات التحرير الوطنية أنها تستعد للدخول في محادثات مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن إجراء مفاوضات مع حكومة بوروندي. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أكدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن قوات التحرير الوطنية قد طلبت إليها تيسير عقد اجتماعات مع حكومة بوروندي. غير أنه في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وفي أعقاب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، أعلن الرئيس نكورونزيزا أن الموعد النهائي الذي حددته الحكومة لإجراء مفاوضات قد مضى وأنه سيجري الآن معاملة قوات التحرير الوطنية باعتبارها "مسألة أمنية إقليمية" بدلا من اعتبارها مسألة بوروندية داخلية. ووجه نفس الرسالة وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في اجتماع مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وأعدت الحكومة منذ ذلك الحين تأكيد أن الموعد النهائي الذي حددته للمفاوضات مع قوات التحرير الوطنية قد انقضى، وأن فرصة التوصل إلى حل سياسي قد انتهت. وأكدت مع ذلك أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال مفتوحة لأعضاء قوات التحرير الوطنية.

٢٢ - وفي غضون ذلك، كشفت الحكومة حملتها العسكرية ضد قوات التحرير الوطنية، مما أسفر عن تدهور الحالة الأمنية في بوجمبورا، وبوجمبورا رورال، وبوبانزا، وسيبيتوكي. وجرى إلقاء القبض أو احتجاز مئات من الأفراد المتهمين بكونهم من مقاتلي قوات التحرير الوطنية أو المتعاونين معها. وأفادت التقارير أيضا أن قوة الدفاع الوطني البوروندية قامت بشن غارات جوية على قوات التحرير الوطنية في غابات روكونكو على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وواصلت قوات التحرير الوطنية شن هجمات عسكرية وارتكاب أعمال عنف وحشية، بما في ذلك ضد بوجمبورا. وفيما يمكن اعتباره تغييرا في التكتيكات، انخفضت الهجمات على مواقع قوة الدفاع الوطنية البوروندية بعض الشيء، مع زيادة في الأنشطة

الإجرامية المنسوبة إلى الجماعة المسلحة، بما في ذلك السرقات المسلحة، وعمليات القتل العمدية، وعمليات بتر الأطراف، وعمليات الاختطاف، ولا سيما تلك الموجهة ضد الأفراد المتهمين بالتعاون مع قوة الدفاع الوطني البوروندية، وكذلك المقاتلين المسرحين التابعين للمجلس الوطني السابق للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

باء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤ - وتم نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم بدعم من الشركاء الدوليين وعمليات الأمم المتحدة وحتى بوروندي. وحتى ٢٢ شباط/فبراير، كان ١٦ ٧٢٤ مقاتلاً بالغاً، بمن فيهم ٤٨٢ من النساء و ٣ ٠١٥ من الجنود الأطفال، قد تم تسريحهم. ويتسريح ٧ ٣٣٢ من أفراد قوة الدفاع الوطني البوروندية، حققت الحكومة الهدف المتمثل في قوة قوامها ٣٠ ٠٠٠ فرد، وكفلت تسديد دعم الميزانية من جانب المفوضية الأوربية وفرنسا، اللتان كانتا قد رهنتا تقديم التمويل بشرط استيفاء ذلك المعيار. ويتوقع استكمال تقليص حجم قوة الدفاع الوطني البوروندية بتسريح ٥ ٠٠٠ من الأفراد الإضافيين، وفقاً لسياسة الحكومة المعلنة للتسريح، بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

٢٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر، دمرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي ما جمع من ذخيرة غير قابلة للاستعمال عن طريق عملية نزع السلاح، وذلك أثناء احتفال عام نظمه كل من الحكومة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي. ويتوقع أن يشرع في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦ في تدمير الأسلحة والذخيرة التي ستسحب من مخزونات الحكومة.

٢٦ - وبدعم من البنك الدولي، تلقى ٩٦ في المائة من المقاتلين علاوات لإعادة الإدماج لفترة الشهور الثمانية عشر الأولى التي أعقبت تسريحهم. غير أن تسليم المساعدة الأطول أجلاً لإعادة الإدماج الاقتصادي، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والتدريب المهني وأنشطة التلمذة الصناعية، تعرض لتأخير كبير. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان ١ ٩٩٥ فقط من المقاتلين السابقين قد تلقوا مساعدة إعادة الإدماج فيما كان ٣ ٣٠٠ يتلقونها كذلك في إطار البرنامج الوطني. وفي تقدير اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أن هناك عدداً إضافياً من المقاتلين السابقين قدره ٩ ٠٠٠ مقاتل سابق سيستفيدون من هذه المساعدة في عام ٢٠٠٦ وسيستمر البرنامج خلال سنة ٢٠٠٧. وستجعل البيئة الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة التي يتوقع أن يستأنف فيها الأفراد حياتهم المدنية من عملية إعادة الإدماج عملية حافلة بالتحديات.

٢٧ - وعلى الرغم من التأخيرات الأولية، يجري حالياً تفكيك المليشيات بصورة مرضية. وقد تم حتى الآن تسريح ١٠ ٠٥٩ من حُمّة السلام و ٥ ٠٢٩ من المقاتلين المناضلين. ومن المقرر تسريح أفراد المليشيات الباقين والبالغ عددهم ٢١٣ ١٤ بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

جيم - إصلاح القطاع الأمني

٢٨ - شرعت قوة الدفاع الوطني البوروندية في تشرين الثاني/نوفمبر في التدريب الأساسي على المهام العسكرية الأساسية على مستوى السرايا. وصدر مرسومان رئاسيان في كانون الثاني/يناير بشأن إعادة هيكلة وزارة الدفاع وإنشاء محكمة عسكرية واحدة، واعتمدت تشريعات تتعلق بمركز أفراد خدمات الأمن. كما أنشئت فرقة عمل للتصدي لأوجه اختلال التوازن العرقي المتبقية داخل قوة الدفاع الوطني البوروندية على مستوى الكتائب والألوية، ويتوقع أن تكمل عملها بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

٢٩ - غير أنه لم يحرز أي تقدم نحو وضع إطار شامل لإصلاح القطاع الأمني، وهو ما يعد عنصراً أساسياً في إنشاء قوات أمنية مستدامة ومحترفة تخضع لإشراف مدني. وما زال كل من قوة الدفاع الوطني البوروندية وشرطة بوروندي الوطنية تعاني من أوجه قصور من الناحية التشغيلية نظراً للافتقار إلى التدريب الأساسي والمتخصص، والافتقار الشديد إلى المعدات الأساسية واللوجستيات والهياكل الأساسية. وقد تأثرت فعالية العمليات ومصداقيتها إلى حد كبير بالعدد الكبير لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم القانون العام التي ارتكبتها قوة الدفاع الوطني البوروندية وشرطة بوروندي الوطنية وهيئة المخابرات. ففي حين تزايد عدد تلك الجرائم في ظل الصراع مع قوات التحرير الوطنية، تعد كذلك أوجه القصور في القيادة والسيطرة من العوامل المساهمة في ذلك الوضع.

٣٠ - وما زال على السلطات البوروندية أن تتوصل إلى توافق للآراء بشأن نطاق الإصلاحات، بما في ذلك تعزيز ثقافة الحكم الرشيد والإدارة الشفافة في القطاع الأمني. وسيكون غير ذلك من الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الميزانية، القائمة على احتياجات الأمن القومي وتقييم المخاطر، إلى جانب تنفيذ برنامج تدريب شامل، أساسياً للإعداد المهني لقوات الأمن.

٣١ - وسيكون استكمال إصلاح القطاع الأمني بمثابة مشروع طويل الأجل، يتطلب التزاماً دائماً ودعماً متسقاً من جانب الحكومة والشركاء الدوليين. ويشتمل ذلك أيضاً على توفير المأوى والمعدات والإعاشة، مع استيفاء المتطلبات الطويلة الأجل التي لم تحدد بعد.

٣٢ - وإضافة إلى القيود العامة المؤسسية والتشغيلية التي يعاني منها القطاع الأمني، ينبغي التذكير بأن شرطة بوروندي الوطنية قوة شُكلت حديثاً، يعوقها بشدة الافتقار إلى المعايير المهنية وثقافة الإفراط في استخدام القوة والفساد. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب النقص الشديد في الموارد.

دال - عودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم

٣٣ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انخفضت نسبة عودة اللاجئين البورونديين من جمهورية تنزانيا المتحدة بشدة. وقد يسّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٤٠٩ ٥ و ٢٥٠ ١ فرداً في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على التوالي، مما أصبح معه العدد الإجمالي لحالات عودة اللاجئين ٦٨ ٠٠٠ حالة خلال عام ٢٠٠٥. غير أنه في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، سجلت ٤٢٨ و ٣١٩ ١ حالة فقط للعودة.

٣٤ - ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، منها الحالة الأمنية غير المستقرة، وانعدام الأمن الغذائي في المقاطعات الشمالية والشرقية، وارتفاع انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم ملائمة الهياكل الأساسية والخدمات العامة، وكذلك التزاعبات بشأن فرص الحصول على الأرض. كما نجم عن هذه المشاكل تدفق أكثر من ٦ ٠٠٠ من البورونديين إلى جمهورية تنزانيا المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر، بمن فيهم العديد من العائدين الجدد. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت عودة المشردين إلى مواطنهم الأصلية أدنى حد لها أيضاً.

هاء - الشواغل الإقليمية

٣٥ - واصلت الحكومة تعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة، مما أدى إلى تحسين التنسيق بشأن قضايا من قبيل: أمن الحدود وحركة اللاجئين وملتمسي اللجوء. غير أن الوضع غير المستقر على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال يشكل خطراً كبيراً على الاستقرار. وفي هذا الصدد، هناك تقارير متواصلة عن التعاون بين قوات التحرير الوطنية وجماعات مسلحة كونغولية وأجنبية، كما تواصلت حركة المقاتلين والأسلحة عبر الحدود بشكل غير مشروع بلا هوادة. وفي ظل ازدياد عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد هذه المجموعات المسلحة، هناك قلق شديد من احتمال محاولة بعض هذه المجموعات المسلحة الانتقال إلى داخل بوروندي. ومما يبعث على القلق أيضاً أن الأنشطة العسكرية الرئيسية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تسبب تحركات كبيرة للاجئين

إلى بوروندي. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز الأمن على طول الحدود مع رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

سادسا - التحديات الرئيسية الأخرى

ألف - حقوق الإنسان والعدالة في المرحلة الانتقالية

٣٦ - لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل ملحوظ في المقاطعات الغربية نتيجة للحملة العسكرية الحكومية المكثفة ضد قوات التحرير الوطنية. وقد وثقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تورطت فيها أساسا قوات الأمن الوطنية، ويشمل ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات التوقيف والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة، لا سيما في حق أفراد يشتبه في دعمهم لقوات التحرير الوطنية. وفيما اتخذت بعض الخطوات لمقاضاة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان غير السياسية، ما زالت ترتكب انتهاكات فيما يتصل بالصراع مع قوات التحرير الوطنية بدون أي عقاب. ويناقش كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمات حقوق الإنسان بانتظام قضايا حقوق الإنسان الأكثر خطورة مع السلطات الوطنية لكن ما زال يتعين اتخاذ خطوات لمقاضاة المسؤولين عنها. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الرئيس نكورونزيزا نبه مؤخرا إلى أنه ستتخذ إجراءات ضد كل الأفراد العسكريين المسؤولين عن أي انتهاكات.

٣٧ - ولا يزال المئات ممن يشتبه في أنهم من مقاتلي أو مؤيدي قوات التحرير الوطنية، بمن فيهم المسؤولون الإداريون المحليون ومؤيدو الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، رهن الاعتقال، فيما احتجز العديد منهم بطريقة تعسفية. وتشير شهادات ذات مصداقية أدلى بها العديد من المحتجزين الذين اعتقلتهم المخابرات قبل نقلهم إلى زنازين الشرطة إلى أنهم عذبوا أثناء الاستجواب. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، لم يسمح بالوصول إلى المحتجزين، حتى بالنسبة للمسؤولين القضائيين. وعقب شكاوى قدمتها منظمات حقوق الإنسان، حصل مراقبون لحقوق الإنسان على الإذن بالاتصال بمعظم المحتجزين، وعجلت شرطة بوروندي الوطنية وتيرة التحقيقات في القضايا لتيسير الإجراءات القضائية. غير أن رصد احتجاجات قوة الدفاع الوطني البوروندية وهيئة المخابرات لأشخاص ما زال يعترضه انعدام فرصة الوصول إلى منشأتهما.

٣٨ - وأعربت منظمات حقوق الإنسان وعملية الأمم المتحدة في بوروندي عن قلقها البالغ إزاء الكشف العلني في يومي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عن مئات الأفراد الذين اعتقلوا لأسباب مختلفة، بما في ذلك التعاون المزعوم مع قوات

التحرير الوطنية. وكانت هذه الأعمال بمثابة انتهاك خطير لحقوق الأشخاص، الذين لم يوجه لأي أحد منهم اتهام بصورة رسمية والذين أطلق سراح البعض منهم بعد ذلك بأيام.

٣٩ - وكثفت عملية الأمم المتحدة في بوروندي حملتها ضد العنف الجنسي، الذي ما زال متفشيا في البلاد. وقد شاركت في الحملة الدولية السنوية ضد العنف الجنسي في أواخر سنة ٢٠٠٥. وأبرزت هذه المناسبة التي نظمتها الحكومة الحاجة إلى توفير العناية الطبية الفورية لضحايا الاغتصاب وأهمية تناول الإفلات من العقاب بالتبليغ عن حالات الاغتصاب. كما واصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل مع شركاء للحيلولة دون تسوية حالات الاغتصاب خارج المحاكم.

٤٠ - ويكمن تحد رئيسي آخر في إدراج حقوق الإنسان في تدريب قوات الأمن والموظفين المدنيين المسؤولين عن حماية حقوق الإنسان. وستتوقف كفاءة احترام حقوق الإنسان أيضا على الإصلاح الشامل للنظام القضائي، الذي لم يشرع فيه بعد.

٤١ - وقد أحرز بعض التقدم صوب إنشاء لجنة مشتركة وطنية ودولية لتقصي الحقائق والمصالحة ودائرة خاصة، صدّق عليها مجلس الأمن في قراره ١٦٠٦ (٢٠٠٥). وفي شباط/فبراير، أخطرت الحكومة عملية الأمم المتحدة في بوروندي بأن وفدها الذي عيّن في تشرين الأول/أكتوبر أكمل أعماله التحضيرية وقدم توصيات بشأن نهج لوضع آليات للعدالة الانتقالية. وعليه، يمكن الشروع في محادثات مع الأمم المتحدة بشأن طرائق إنشائها. ويتوقع أن تزور فرقة للأمم المتحدة بوروندي في نهاية آذار/مارس لهذا الغرض، بقيادة المستشار القانوني للأمم المتحدة.

باء - التحديات الإنسانية والإنمائية

التحديات الإنسانية

٤٢ - زادت حالات نقص الأغذية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرا للوضع الأمني وتدني معدل سقوط الأمطار وأمراض المحاصيل وارتفاع مستوى الفقر في المناطق الريفية. ووفقا لما ذكره برنامج الأغذية العالمي، يتوقع أن تترك تلك العوامل ٢,٢ مليون من البورونديين في حاجة إلى المعونة الغذائية في عام ٢٠٠٦، وهو ما يشكل زيادة ملحوظة مقارنة بعدد المستفيدين الذي حدد في البداية لتلقي المعونة الغذائية خلال تلك الفترة والذي يقدر بـ ١,٧ مليون نسمة. وتقع المناطق الأكثر تضررا في شمال بوروندي، وهي المنطقة التي عرفت في السابق بتزويدها للبلد بكميات وافرة من الحبوب، ويتوقع أن يعود إلى المنطقة عشرات الآلاف من العائدين. ولاستكمال المعونة الغذائية الطارئة التي يقدمها برنامج الأغذية

العالمي، تعتزم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) توزيع البذور والأدوات على ١٥٠ ٠٠٠ أسرة معيشية للمساعدة على كفاءة محصول أفضل في حزيران/يونيه.

٤٣ - وتقدر نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بـ ٦٨ في المائة. وفيما يشتمل البرنامج الحكومي للطوارئ لعام ٢٠٠٦ على خطط لتحسين الأمن الغذائي في الأجل القصير وللتصدي لما يرتبط بذلك من تحديات في الأجل الطويل، لم تتخذ بعد خطوات ملموسة في هذا الصدد.

٤٤ - وثمة حاجة ماسة أيضا إلى الدعم الدولي لتوسيع نطاق المشاريع الإنمائية وبرامج بناء القدرات على مستوى المجتمعات المحلية بغية تحسين تقديم الخدمات الأساسية، وبخاصة الصحة والتعليم. وسيتمثل التحدي الإنساني الرئيسي في هذا السياق في التصدي للأثر الفوري لانعدام الأمن الغذائي، في الوقت الذي يتم فيه تناول ما يرتبط بذلك من أسباب هيكلية من جانب الحكومة وشركائها في التنمية.

٤٥ - وفي غضون ذلك، تجتذب مخيمات اللاجئين في المنطقة أعدادا متزايدة من اللاجئين من المناطق المتضررة من الجفاف. فبالإضافة إلى تدفق البورونديين إلى الخارج في اتجاه جمهورية تنزانيا المتحدة، عبر الآن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الروانديين إلى داخل بوروندي. وفي كانون الأول/ديسمبر، شرعت الحكومة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية تحديد مركز اللاجئين بالنسبة لملتسمي اللجوء الروانديين المسجلين البالغ عددهم ٢٦٢ ٨. وقد تم إحصاء ١٢ ٣٨١ من ملتسمي اللجوء الإضافيين الذين لم يسجلوا بعد، وارتفع هذا العدد بمعدل ٥٠٠ من مقدمي الطلبات الجدد أسبوعيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعاون كل من الحكومة والمفوضية لإدارة الوضع إثر اكتمال عملية تحديد المركز. كما يعمل كل من برنامج الأغذية العالمي والمفوضية على تنسيق توزيع الغذاء على الصعيد الإقليمي لتحاشي تنقلات السكان التي لا داعي لها.

التحديات الإنمائية

٤٦ - تحسنت آفاق تحسين الوضع الاقتصادي الهش بعد أن بلغت بوروندي في آب/أغسطس مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبعد أن أتيحت لها فرصة التخفيف المؤقت لعبء الديون. كما وافق مصرف التنمية الأفريقي على طلب بوروندي بخصوص تخفيف عبء مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن احتياجات البلد من التمويل الخارجي ستظل كبيرة وتقدر بمبلغ ٣٤١ مليون دولار لعام ٢٠٠٦، بما في ذلك ١٦٥ مليون دولار من أجل تمويل البرامج وتخفيف عبء الديون.

٤٧ - ويتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي من ٢,٥ في المائة في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ إلى ٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. ويتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٣,٣ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، شريطة أن تعزز الموارد المالية للحكومة وأن تحسّن فرص الاستثمار المحلي. ويتوقع أيضا أن يزداد الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والقطاعات الاجتماعية. غير أن بوروندي تواجه تحديات هامة في الأجل الطويل في مجال الاقتصاد الكلي، ويتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يستمر اعتمادها على المعونة على مدى السنوات الـ ٢٠ المقبلة بسبب عجز حسابها الجاري الخارجي. ومن المتوقع أن تبقى بوروندي من بين أكثر البلدان فقرا في العالم بمعدل متوقع فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للفرد يقل عن ٥٠ سنتا يوميا حتى غاية عام ٢٠٢٤. وحتى يتسنى للحكومة أن تحد من الفقر، سيكون من اللازم رفع معدل الاستثمار العام والخاص. وستكون هناك حاجة إلى إصلاحات كبرى في القطاع العام، وإلى تعزيز الصادرات كذلك.

الأراضي

٤٨ - لا تزال النزاعات الخطيرة على ملكية الأراضي وأوجه استخدامها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه سكان الأرياف وإنتاجية القطاع الزراعي وتوطيد دعائم السلام. فبالإضافة إلى عودة اللاجئين والمشردين الذين يسعون للمطالبة باسترداد أراض يحتلها آخرون، تفاقم الوضع بسبب تزايد أعداد سكان الأرياف بسرعة، مما يزيد من الضغط الهائل على موارد الأراضي الشحيحة. ومع أنه يُرجح أن تتناقض فعالية الإصلاحات السياسية واعتماد اللامركزية والمصالحة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لو لم تُعالج قضية الأراضي على النحو المناسب، إذ يتعين على الحكومة أن تصنف قضية الأراضي ضمن أولوياتها العاجلة. لكنها تقدمت بتشريع إلى البرلمان لإنشاء لجنة وطنية معنية بالأراضي وحقوق الملكية، مهمتها معالجة تلك القضايا. كما أظهرت الحكومة عزمها على معالجة حقوق المرأة في وراثة الأرض، وهو ما سيحسن لا محالة من أوضاع عائدات النساء، وخاصة الأراامل منهن.

جيم - شؤون الحكم

٤٩ - مع أن الحكومة أوضحت أن الحكم الرشيد هو ضمن أولوياتها وأنها تركز في المقام الأول على قضية الفساد، فإنه لم يُحرز إلا تقدم محدود في مجالات أخرى أساسية من بينها القضاء والإدارة العامة. ولا بد من إدخال إصلاحات كبرى على الخدمة المدنية والإدارة العامة اللتين لا تزالان تعانيان من انعدام التكافؤ بين الأعراق ومحدودة القدرات التقنية وتفقد الموارد.

٥٠ - وقد اعتمدت الحكومة تشريعا بشأن منع الفساد وقمعه وهي بصدد إنشاء وحدات للرقابة المالية في الوزارات الأساسية. وسيكتمل بناء القدرات لإجراء مراجعة حسابات داخلية في عام ٢٠٠٦ برامج التدريب الموفرة للبرلمانيين الجدد بشأن طرق تحليل الميزانية الوطنية ومراقبتها.

٥١ - ودعما لجهود بناء القدرات الوطنية في مجال الحكم، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمان في تنظيم مشاورات بين المسؤولين المنتخبين ودوائرهم الانتخابية، وتوعية البرلمانين بالقضايا التشريعية. وأنجزت المفوضية الأوروبية وشركاء آخرون، من بينهم عملية الأمم المتحدة في بوروندي، برنامجا تدريبيا لفائدة مديري الوحدات المحلية في كانون الأول/ديسمبر. وتجري مناقشة مسألة مساعدة الحكومات المحلية والإدارة العامة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية وجهات مانحة أخرى. وفي هذا الصدد، تحتاج الإدارات المجتمعية إلى قدر هام من بناء القدرات التنظيمية لكي تلي فاعلا الاحتياجات المحلية وتضع خطط التنمية المجتمعية وتنفذها.

إصلاح القضاء

٥٢ - لم يُحرز أي تقدم باتجاه إقامة جهاز قضائي مستقل وموثوق به يحترمه البورونديون كافة، وهو ما يمثل خطوة أساسية باتجاه التحوّل الشامل للقطاع القضائي. وتشمل الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها ما يلي: معالجة عدم التكافؤ بين الأعراق وبين الجنسين في القضاء، وتعزيز استقلال القضاء وإيجاد قضاة ومدعين عامين مؤهلين ومدرّبين ومراقبين. كما أن البنية التحتية للجهاز القضائي تقتضي اهتماما عاجلا، وخاصة نظام السجون.

الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب

٥٣ - أُحرز تقدم هام في مجال أعمال إزالة الألغام. فاعتبارا من ١ شباط/فبراير، ومن خلال الأنشطة التي يقوم بها مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، أُنجزت نسبة ٧٥ في المائة من الدراسة الاستقصائية المجتمعية الوطنية بشأن الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب. وأنجزت عشرون مهمة محددة لإزالة الأجهزة المتفجرة في مناطق ريفية، مما سمح باستخدام نسبة ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية الموجودة بمحاذاة الحدود الترانزية. وعلاوة على ذلك، جرت عمليات تثقيب للتعريف بمخاطر الألغام لحوالي ١٥ ٠٠٠ مستفيد في المناطق المتضررة من الألغام. وبالرغم من هذا التقدم المحرز، لا تزال نسبة ١٥ في المائة من الوحدات المحلية متضررة من جراء المتفجرات المتخلفة من الحرب، وما فتئت نسبة تتراوح بين ٨ و ١٢ في المائة من السكان تعيش في مناطق شديدة الخطورة.

سابعاً - عملية الأمم المتحدة في بوروندي

ألف - الأنشطة والمرحلة الأولى من الانسحاب

٥٤ - يجدر التذكير بأن الحكومة كانت قد طلبت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، انسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي نظراً لما اعتبرته تحسُّناً كبيراً في الأوضاع السائدة عموماً في البلد، وهو ما تعتقد أنه لم يعد يستوجب استمرار قوات لحفظ السلام بها. ويرد بيان موقف الحكومة بشأن هذه المسألة في رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/347) المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

العنصر العسكري

٥٥ - بدأت عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بناء على طلب الحكومة، في خفض التدريجي لقوتها العسكرية بنسبة ٤٠ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حيث أُعيدت سرية من الحرس الموزامبيقي من بوجمبورا إلى وطنها. وأعقب ذلك انسحاب الكتيبة الكينية عن ماكмба في شباط/فبراير. ومن المنتظر سحب الكتيبة الإثيوبية المربطة في جيتيفا وسحب ٨٠ مراقباً عسكرياً، ومن المحتمل، رهناً بموافقة مجلس الأمن، نقل مستشفى من المستوى الثاني وسرية هندسية ووحدة للطيران إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ما بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، حينها سيصل عدد قوات العملية المنتشرين في بوروندي إلى زهاء ٣ ٥٠٠ فرد. وبالنظر إلى الأوضاع الأمنية المتقلبة في القطاعات الغربية، فقد تعززت فرق مراقبي العملية العسكريين في مقاطعات بوبانزا وبوجمبورا أرورال وسيبيتوكي.

٥٦ - وفي الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، واصلت عملية الأمم المتحدة دورياتها للمراقبة في جميع أرجاء البلد لتعزيز الثقة في الأقاليم الشرقية ولتحسين الحالة الأمنية في الغرب. وبالرغم من القيود المفروضة على الدوريات من قبل الحكومة في أواخر عام ٢٠٠٥، واصلت العملية مراقبة الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تسيير دوريات يومية على بحيرة تنغانيقا.

٥٧ - وواصلت القوة التابعة لعملية الأمم المتحدة دعم عملية نزع السلاح والتسريح وتفكيك الميليشيات. ووفرت الأمن والدعم الهندسي واللوجستي لوكالات الإغاثة الإنسانية فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين. حيث نقلت عملية الأمم المتحدة ما يزيد على ١ ٥٠٠ لاجئ إلى جهات مختلفة كجزء من عملية الإعادة وإعادة التوطين، ونقلت حوالي ٤٠٠ طن من اللوازم المدرسية إلى المقاطعات، وساعدت على إنجاز عدد من المشاريع ذات الأثر السريع.

الشرطة

٥٨ - أُنجز أول برنامج تدريبي لتلقين ضباط الشرطة الوطنية البوروندية المهارات الأساسية بدعم من عملية الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير وضم ١٠٧ من كبار الضباط و ٦٠٠ عريف. ويجري حاليا تنظيم دورة تدريبية ثانية لفائدة ١٥٠ ضابطا كبيرا و ٦٠٠ عريف. وبناء على طلب الحكومة، شرع عنصر الشرطة التابع للعملية في الانسحاب في كانون الأول/ديسمبر، وذلك بغية خفض عدد ضباطها من ١٢٠ ضابطا إلى ١٥ ضابطا بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦. وتمكنت العملية في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من مواصلة إسداء النصائح وتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بعمليات الشرطة ومن ضمنها التحقيقات والدوريات وكتابة التقارير والإشراف. كما قدمت الدعم للشرطة الوطنية البوروندية في مجالات وضع الخطط اللوجستية والموارد البشرية والتدريب ووضع الأطر القانونية. وبناء على طلب الحكومة، تركزت منذ كانون الثاني/يناير المساعدة الفنية التي تقدمها عملية الأمم المتحدة للشرطة الوطنية البوروندية حصرا على أنشطة التدريب في بوجمبورا.

الأنشطة الأخرى

٥٩ - واصلت عملية الأمم المتحدة أنشطتها المرتبطة برصد حقوق الإنسان وتعزيزها، بالتنسيق مع منظمات وطنية ودولية، ومن ضمن تلك الأنشطة توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة المعنيين في الشرطة ومسؤولي الوحدات المحلية. وساعدت الحكومة على وضع برنامج عاجل لمعالجة العنف الجنسي. وقدمت العملية مساعدتها الفنية للبرنامج الجاري لزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وساهمت في بناء القدرات الخاصة بأعمال إزالة الألغام. كما أنجزت العملية عدة تقييمات لاحتياجات ١٢٩ وحدة محلية من حيث الموارد. وقُدمت تلك التقييمات إلى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة للمساعدة والمتابعة.

٦٠ - ونظرا لسحب موظفي الشؤون المدنية التابعين لعملية الأمم المتحدة، بطلب من الحكومة، فإنه من المتوقع أن يتم إغلاق المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة للعملية بحلول نهاية نيسان/أبريل. غير أن العملية ستبقى، بناء على طلب الحكومة، على مكاتب حقوق الإنسان في غيتيغا و نغوزي وماكмба وبوجمبورا بصفة مؤقتة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

مدونة قواعد السلوك

٦١ - واصلت عملية الأمم المتحدة تركيز جهودها على العمل بنشاط لمنع جميع أنواع سوء السلوك، وخاصة الاستغلال والاعتداء الجنسيان في صفوف موظفيها، وضمان الامتثال

لمعايير السلوك المعتمدة في الأمم المتحدة، وإنفاذ سياسة "عدم التسامح المطلق" فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وأشكال السلوك غير المقبول الأخرى من قبل موظفي الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ١٧ شكوى عن ادعاءات بسوء السلوك من قبل أفراد عسكريين بالعملية وأحيلت إلى المحقق المقيم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

باء - مرحلة الانسحاب الثانية المقترحة والمهام المتبقية

٦٢ - أحرزت عملية الأمم المتحدة، بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١٦٥٠ (٢٠٠٥) مشاورات مع سلطات بوروندي في نهاية عام ٢٠٠٥ بغية تحديد طرائق سحب البعثة، بناء على التوصيات التي قدمتها الحكومة في رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/736). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قام فريق تقني برئاسة إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة بوروندي لمساعدة عملية الأمم المتحدة في هذا الشأن. واستنادا إلى تلك المناقشات التقنية مع السلطات البوروندية، ووفقا للرغبة التي أعربت عنها الحكومة مرارا وتكرارا، تقدمت العملية إلى الحكومة في ٢٧ كانون الثاني/يناير بمقترحات تتوخى إنهاء مهمة البعثة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبناء عليه فإن تصفية أصول البعثة وفقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، وإعادة جميع موظفي الدعم إلى أوطانهم ستتم بحلول منتصف عام ٢٠٠٧. وبعد ذلك اجتمع الفريق العامل المشترك بين عملية الأمم المتحدة وحكومة بوروندي وأقر هذه المقترحات بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها يوم ١٥ شباط/فبراير. وفي هذا الصدد، طلبت الحكومة أن يُجرى تقييم مشترك للأوضاع السائدة وأن يُقلص وجود العملية تدريجيا في أيار/مايو.

الخفض التدريجي للعنصر العسكري

٦٣ - بناء على طلب الحكومة، يمكن سحب جنود العملية المتبقين والبالغ عددهم ٣٥٣٦، من بينهم ١٢٠ مراقبا عسكريا من مقاطعات سيبتوكي وموبانزا وبوجمبورا رورال وبوجمبورا ميرى خلال الفترة الواقعة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر. ويمكن إتمام الانسحاب الكامل لجنود العملية من سيبتوكي (كتيبة واحدة) بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، ومن موبانزا (كتيبة واحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن بوجمبورا رورال وبوجمبورا ميرى في كانون الأول/ديسمبر.

٦٤ - وخلال الفترة الفاصلة، ستقوم القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة بالمهام الموكلة إليها فيما يتعلق بمراقبة حدود بوروندي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بحيرة تنغانيقا،

وحركة الأسلحة والأفراد بصورة غير قانونية عبر الحدود. ومع ذلك، وبينما تمضي عملية خفض التدريجي، فإن هذه المسؤوليات ستتولاها تدريجياً قوات الأمن البوروندية. ولتنسيق أنشطة العملية وقوات الدفاع الوطني على نحو أفضل ولضمان انسحاب منظّم ومُحكم، أُنشئت آلية تنسيق بين العملية وقوات الدفاع الوطني على مستوى مقر القوة، على أن يتم تبادل المعلومات ذات الصلة على المستوى التكتيكي بينهما. وستمكن آلية التنسيق العملية وقوات الدفاع الوطني أيضاً من تبادل المعلومات عن الأنشطة المنجزة عند الحدود وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالعمليات والتفاعل في حالات الطوارئ خلال ساعات حظر التجول.

٦٥ - وستولى جنود العملية، بدعم من الحكومة، حماية موظفي العملية ومنشآتها ومعداتها في المناطق التي ينتشرون بها. وستؤول المسؤوليات الأمنية إجمالاً إلى قوات الأمن البوروندية في كل مقاطعة. بمجرد أن تتم عملية انتقال المهام رسمياً، بما في ذلك ما يتعلق بمكاتب حقوق الإنسان المتبقية والتابعة للعملية في نغوزي وغيتيغا وماكمبا إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٦٦ - وفيما يتعلق بالدعم اللوجستي والهندسي المقدم لعمليات الإغاثة الإنسانية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة سيكون للعملية بموجبه وجود عسكري محدود ومؤقت، حسب الاقتضاء، في المقاطعات الشرقية الثلاثة عشر لتمكين مهندسي العملية ومساعدتهم من تقديم يد العون، في حدود الموارد المتاحة، في أعمال بناء وتوسيع مواقع العبور والمحطات على الطرقات ونقاط التزود بالماء لفائدة اللاجئين العائدين. كما ستساعد العملية في أعمال تحسين الطرقات دعماً لأنشطة الإغاثة الإنسانية الحيوية، ويمكن أن توفر دعماً في مجال النقل البري والجوي لفائدة برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويُجرى حالياً تقييم لمعرفة تكاليف تلك المشاريع.

٦٧ - وتُراعى في خطة خفض التدريجي لجنود العملية ضرورة الاحتفاظ بقدرات كافية حتى مراحل الانسحاب النهائي بغرض المساعدة في المراقبة المحتملة لوقف إطلاق النار ونزع سلاح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وتسريحهم، هذا في حال أُبرم اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية في عام ٢٠٠٦.

تدريب الشرطة الوطنية البوروندية

٦٨ - بناء على طلب الحكومة، سيمكث ١٥ مدرباً من مدربي الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة للمساعدة على تطوير مهارات حفظ الأمن والنظام الأساسية في الشرطة الوطنية، ومن ضمنها التدريب على مهارات القيادة والتدريب المتخصص والمواومة.

وسيشمل ذلك دورات تدريبية وحلقات دراسية في مجالات التحقيقات الجنائية، وحفظ الأمن العام، وإجراءات الدوريات، وحقوق الإنسان، والاستغلال الجنسي، والعنف الجنسي، وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، وإدارة حركة المرور، ومراقبة الحدود، وإجراءات السجون، ورد الفعل السريع، والاتصالات وأمن المطارات. ويجري تكملة برامج التدريب ببعض المعدات التي تبرعت بها جهات دولية مانحة وتُدار بصورة ثنائية أو عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وابتداء من شهر نيسان/أبريل إلى حين مغادرة مدرّبي الشرطة التابعين للعملية في كانون الأول/ديسمبر، سيجري هذا التدريب في بوجمبورا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٩ - يقترح أن تواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، تقديم المساعدة إلى عملية نزع السلاح والتسريح الجارية على مدى سنة ٢٠٠٦. وسوف تمد عملية الأمم المتحدة الحكومة والشركاء المنفذين بالمساعدة التقنية من أجل: إتمام عملية نزع سلاح أفراد قوة الدفاع الوطني البوروندية وتسريحهم، وتفكيك الميليشيات، واتخاذ الإجراءات القانونية واللوجستية والإدارية اللازمة لضمان نزع سلاح جميع المقاتلين في أراضي أجنبية وإعادة تم إلى أوطانهم. وسوف تقدم العملية أيضا المساعدة التقنية لتدمير الفائض من الأسلحة والذخيرة في مخازن الحكومة وتلك التي قد تجمع خلال عملية نزع سلاح المدنيين.

٧٠ - ويمكن لعملية الأمم المتحدة، ريثما يرم اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية، ورهنا بتقديم الحكومة لطلب آخر بذلك، أن تساعد في وضع إجراءات نزع سلاح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وتنفيذها.

إصلاح القطاع الأمني

٧١ - يقترح أن تواصل عملية الأمم المتحدة مساعدة الحكومة في وضع إطار عمل شامل لإصلاح القطاع الأمني ودعم رسم خارطة للطريق من أجل تنفيذه، وذلك من أجل تمكين الشركاء الدوليين من الانتقال بشكل متكامل من مرحلة المساعدة عن طريق المشاريع المخصصة إلى مرحلة تقديم الدعم بشكل منهجي لهذا القطاع الأساسي. وسوف تساعد عملية الأمم المتحدة في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الإصلاحات القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى في هذا القطاع، ولدعم الحكومة على صعيد توطيد الشراكات في هذا الميدان. وسوف تساعد العملية فضلا عن ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم جهود الحكومة في مجال نزع سلاح المدنيين.

حقوق الإنسان والعدالة في المرحلة الانتقالية

٧٢ - تواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وهي تعمل بصورة متكاملة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي ومع شركاء آخرين، لتقديم مساعدتها إلى الحكومة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وبناء القدرات، فضلاً عن مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان. وسوف تقدم العملية الدعم لإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. وستوفر التدريب للمسؤولين والمؤسسات الوطنية التي تسهر على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ويمكن للعملية أيضاً أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمساعدة الحكومة في استعراض القوانين الوطنية المتصلة بحقوق الإنسان، وذلك قصد مواءمتها مع الصكوك والاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وبناء على طلب الحكومة بناء القدرات الوطنية في هذا الميدان، يقترح تقليص عدد مسؤولي حقوق الإنسان الدوليين، على أن يعوض هذا التخفيض بشكل أو آخر بزيادة عدد المسؤولين الوطنيين.

٧٣ - أما فيما يتعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ودائرة خاصة، يقترح أن تقوم عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة وشركاء آخرين، بتقديم المساعدة في العمليات التحضيرية الاستشارية والقانونية اللازم اتخاذها من أجل إنشاء الهيئتين المذكورتين وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة من أجل وضع هيكل الآليتين وإنشائهما. وستحدد طرائق تقديم الأمم المتحدة للمساعدة بالتنسيق مع الحكومة خلال الزيارة المشار إليها في الفقرة ٤١ أعلاه. وأعترزم توجيه نظر مجلس الأمن إلى نتيجة هذه المفاوضات.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٤ - ستقوم عملية الأمم المتحدة في بوروندي بتحويل جميع السلطات التنظيمية ومسؤولية التنسيق في مجال أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحكومة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، شريطة أن تقوم الحكومة بإصدار التشريعات اللازمة لتعيين الجهة المسؤولة عن تنسيق العملية الإنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ولهذا الغرض، ستشمل أنشطة عملية الأمم المتحدة المتبقية ما يلي: نقل المسؤولية عن مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى وزارة الداخلية والأمن العام؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة وغيرها من الشركاء من أجل وضع استراتيجية وخطة عمل متكاملتين ومتعددي السنوات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وخطة المعايير الوطنية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام وسياسات إزالة الألغام؛ وتقديم المشورة التقنية وتوفير التدريب من أجل تعزيز القدرات التشغيلية للعناصر الفاعلة الوطنية

والدولية في هذا الميدان. وستواصل العملية، علاوة على ذلك، تقديم الدعم من أجل تطوير القدرات الوطنية في مجال إزالة الألغام والتخلص من الذخائر، وستواصل الاضطلاع بتلك الأنشطة في المناطق المتضررة. وسيتم أيضا توفير التدريب على توكي السلامة في مجال الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات إلى العناصر الفاعلة في المجال الإنساني. وبحلول ١ تموز/يوليه، سيتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كافة المسؤوليات فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة في مجال الألغام في بوروندي، ولا سيما تقديم المساعدة في شكل مشورة تقنية وتعبئة الموارد.

ثامنا - تحويل القوات إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧٥ - وفقا للفقرتين ٥ و ٦ من قرار مجلس الأمن ١٦٥٠ (٢٠٠٥)، أعزم تقديم اقتراح مفصل إلى المجلس قصد الموافقة عليه يتعلق بإعادة الانتشار المحتملة لكتيبة واحدة ووحدات للدعم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتم نشر هذه القوات، التي سيجري سحبها من بوروندي في إطار المرحلة الأولى من الخفض التدريجي للعملية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس مؤقت من أجل تزويد بعثة المنظمة بقدرة إضافية ستكون في حاجة ماسة إليها خلال الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعدها. وسيعرض أيضا هذا الاقتراح، الذي يجري حاليا وضعه في صيغته النهائية، نتائج المناقشات التي أجريت مع البلدان المساهمة بقوات والدول المعنية، وسيقدم لمحة عامة عن المهام المزمع الاضطلاع بها، فضلا عن تقييم أولي لمدة إعادة الانتشار المؤقتة هذه. وسيبين أيضا الآثار المتوقعة بالنسبة لكلتا البعثتين.

تاسعا - الجوانب المالية

٧٦ - كما أشير في الفقرة ٦٦ من تقرير السابق، قامت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥/٥٩ بء المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ باعتماد مبلغ ٢٩٢,٣ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في بوروندي في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ورشما ينظر مجلس الأمن في اقتراحاتي بشأن تعديلات ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، سأطلب إلى الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها الستين أن تأذن لي بالدخول في التزامات من أجل تمويل العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في حدود مبلغ ٨٠ مليون دولار تقريبا. وبناء على ذلك، ستقدم الميزانية الكاملة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والستين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في بوروندي ٩٣,٩ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة في ذلك التاريخ بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ٩١٨,٩ مليون دولار. وتم سداد تكاليف الجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على التوالي، وفقا لجدول المدفوعات الفصلي.

عاشرا - ملاحظات

٧٧ - خلال الأشهر السبعة الماضية، ركزت الحكومة في خطواتها الأولى على تعزيز التوقعات المستقبلية بالنسبة للشعب البوروندي في الأجل الطويل. وبادرت بوضع برنامج تشريعي طموح يركز على تعزيز الأمن ومحاربة الفساد، وتوفير له الدعم من ميزانية تركز على تحسين مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وبذلت الحكومة أيضا جهودا من أجل احترام التوازنات العرقية والجنسانية المنصوص عليها في الدستور على صعيد تعيين كبار المسؤولين الحكوميين.

٧٨ - ويواجه البلد، في الوقت ذاته، طائفة شاقة ومتداخلة من التحديات العاجلة والآجلة في المجالات الأمنية والإنمائية والاجتماعية، مما يستدعي اهتمام الحكومة وشركائها الدوليين بها بشكل عاجل وواسع النطاق ومستدام. وفي أعقاب أكثر من عقد من الصراع المدمر، تظل الحالة الأمنية والاقتصادية في بوروندي هشة للغاية، مما يتطلب التزاما قويا من قبل جميع الجهات المعنية. ويتعين إدخال تحسينات بشكل عاجل في مجالات الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والسياسية الكبرى. وفي هذا الصدد سيظل تفاعل المنطقة والشركاء الثنائيين والأمم المتحدة والمشاركة الفعلية لهذه الجهات أمرا حيويا.

٧٩ - وتتمثل أكثر المهام إلحاحا، التي يتعين على الحكومة التصدي لها، في إنهاء الصراع الذي دام ١٢ سنة واستعادة السلام الدائم. ويشكل استمرار القتال مع قوات التحرير الوطنية تهديدا طويلا المدى للسلام في بوروندي وفي المنطقة. فهو يعيق التنمية الاقتصادية ويتسبب في معاناة إنسانية شديدة، سواء من حيث المنظور الإنساني أو من حيث تزايد انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بذلك. ورغم الجهود المحمودة التي تبذلها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، إلا أنه لم يحرز للأسف أي تقدم حتى الآن. وهناك في اعتقادي حاجة إلى اتباع نهج متعدد الجوانب يجمع بين إجراءات

متنوعة ترمي إلى تسوية مسألة قوات التحرير الوطنية القائمة منذ أمد طويل. ويتعين لزاماً على قيادة هذه القوات الإعلان، دون مزيد من التأخير، عن نيتها غير المشروطة في إجراء مفاوضات بحسن نية مع حكومة بوروندي الشرعية. وأنا على ثقة أيضاً أنه سيتسنى للحكومة اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة في سبيل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مع قوات التحرير الوطنية تكفل تسريح أعضاء تلك الجماعة المسلحة وعودتهم إلى الحياة المدنية.

٨٠ - وفي هذا السياق، يؤمل أن يشدد قادة المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وتيسير عملية السلام فيها من دعمهم لإنجاح العملية السلمية. ويتعين على حكومة بوروندي وشعبها النهوض من أجل جني فوائد حمة من التزام المبادرة الإقليمية المستمر والوثيق بالتصدي للتحديات الضخمة التي لا يزال يتعين مواجهتها على صعيد إقرار الأمن وتوطيد السلم على نطاق وطني.

٨١ - ويعتبر اضطلاع قوات الأمن البوروندية بمسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي بشكل فعال واحترامها لحقوق الإنسان شرطين أساسيين لإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية التي حددتها الحكومة. وقد أحرز، في هذا الصدد، تقدم في إعادة هيكلة قوات الأمن الوطني عن طريق إدماج الأطراف المتحاربة السابقة. غير أن قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية تواجه نقصاً شديداً في المعدات والإمدادات في جميع المجالات، وهناك حاجة عاجلة لوضع برنامج فعال وشامل لإصلاح القطاع الأمني وتنفيذه يحظى بالدعم عن طريق تقديم الدول المانحة لمساعدة جيدة التنسيق. وفي الأشهر المقبلة، ستعمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي بشكل وثيق مع الحكومة وشركائها الدوليين على هذا المسار ذي الأولوية، وإني أناشد كافة الدول الأعضاء المعنية بتقديم جميع أشكال المساعدة الممكنة في هذا المجال الحيوي، والتي ستكون أساسية لتحقيق الاستقرار الدائم في البلد.

٨٢ - ويظل كل من حماية حقوق الإنسان وإصلاح القطاع القضائي وتحقيق المصالحة الوطنية عوامل حاسمة في عملية توطيد أسس السلام. وفي هذا الصدد، أحيط علماً بالأولوية التي توليها الحكومة لتحسين القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وكذلك للمضي قدماً في سبيل إقامة آليات العدالة الانتقالية، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وأشجع الحكومة على المبادرة في أقرب وقت ممكن بوضع برنامج إصلاح قضائي شامل، وأناشد الجهات المانحة تقديم الدعم التقني والمالي الضروريين حتى يتسنى إحراز التقدم الذي تمس إليه الحاجة في هذا المجال.

٨٣ - ولقد أدى الصراع المدمر والجفاف المتواتر وتشريد السكان المتكرر على مدى سنوات عديدة إلى سقوط ثلثي السكان في مخالب الفقر المدقع، ولا يزال الآلاف منهم يعانون من نقص شديد في الأغذية. وتوجد بوروندي في وضع صعب للغاية يتمثل في الضغوط الشديدة التي تمارس على الأراضي، وفي اقتصاده الذي يغلب عليه الطابع الريفي، ويقوم على اقتصاد زراعي غير متنوع. ومن المتوقع عودة مئات الآلاف من اللاجئين حالما تسمح الظروف بذلك، مما سيفرض قيودا شديدة أخرى على القطاع العام المش أصلا وعلى الاقتصاد الريفي الذي يصارع من أجل التصدي للتحديات الكبرى المتمثلة في إعادة الإدماج الفعلي للمقاتلين السابقين وتأمين تقديم الخدمات الأساسية. وتظل الأزمات الإنسانية والاجتماعية في بوروندي أيضا قائمة بشكل حاد.

٨٤ - ويعتبر إحراز التقدم المطرد على صعيد التحول المؤسسي والاجتماعي - الاقتصادي أمرا جوهريا من أجل القضاء على الأسباب الجذرية التي أدت إلى اندلاع الصراع في الماضي. وينبغي اعتبار المساعدات الإنسانية والتنمية من المستلزمات الواجب توفيرها بشكل متزامن وليس بشكل متعاقب. ولذلك فإن أحد ما يشجعني إلى حد كبير على الرد الإيجابي للجهات المانحة على برنامج الطوارئ الذي أعلنت عنه الحكومة في ٢٨ شباط/فبراير، وأحثها على زيادة مساعدتها في مجالي التعمير والتنمية من أجل معالجة المسائل التي من شأنها المساهمة في اندلاع الصراع من جديد في بوروندي معالجة فعالة. ويؤمل أيضا أن تحظى بوروندي باهتمام لجنة بناء السلام على وجه السرعة. وسيكون في الوقت نفسه من المهم بالنسبة للجهات المانحة الدولية والحكومة إقامة شراكات وآليات أخرى موثوقة من شأنها ضمان إعطاء الأولوية لقضايا الحكم الرشيد، بما في ذلك إدارة الأموال العامة والموارد الطبيعية بشفافية. وستعمل هذه الشراكات الفعالة على تعزيز سيادة بوروندي على المدى الطويل وضمان تقييد الجهات المانحة بالتزاماتها.

٨٥ - وفيما تعتبر الخطوات التي تحققت في سبيل بناء السلام خطوات هامة، إلا أن هذه العملية الطويلة والشاقة ستظل تتسم بالهشاشة لبعض الوقت في ضوء جذور الصراع المعقدة والعميقة، ولنطاق ومدى التغييرات التي تملئها العملية السلمية، ولضخامة التحديات القائمة في جميع المجالات. ويتعين في غضون ذلك دعم المبادئ التي توجه العملية السلمية في بوروندي بمباشرة عملية تشاور وبناء لتوافق الآراء في صفوف مختلف الجماعات السياسية والعرقية في بوروندي. وفي هذا الصدد، يظل تمثيل الأحزاب السياسية وإشراكها في عملية صنع القرار مدعاة للانشغال.

٨٦ - وتجدر الإشارة إلى أن خطة سحب عملية الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كما وردت في الفقرات من ٦٢ إلى ٧٤ أعلاه، قد وضعت بالتشاور مع الحكومة، في أعقاب طلبها المحدد والملح بالمسارعة إلى وضع حد لوجود أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الواضح أن المهام الأصلية التي أنيطت بعملية الأمم المتحدة في بوروندي قد أُنجزت، وينبغي الآن الشروع في تغيير الأسس التي تقوم عليها أولويات تقديم الدعم بالموازاة مع مضي العملية السلمية قدما. غير أنه نظرا لخطورة التحديات التي يواجهها البلد وللدروس التي استخلصتها الأمم المتحدة من حالات شبيهة لما بعد انتهاء الصراع، ينبغي عدم التقليل من شأن المخاطر الحساسة الممكن الوقوع فيها. فطالما لم يحرز تقدم حقيقي على صعيد معالجة الأسباب الجذرية للصراع، يظل احتمال الانتكاس شديدا.

٨٧ - وفي هذا الصدد، وفيما يجري التخطيط بالتعاون مع الحكومة بشأن سبل تحسين هيكل وجود الأمم المتحدة، ستظل منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية تفترض أن عملية الأمم المتحدة في بوروندي ستسحب بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وستكون من الحكمة مواصلة رصد التطورات عن كثب وتقييم الأوضاع خلال الأشهر المقبلة، وذلك بالتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ويمكن، إذا ما استدعت الأوضاع في حينه تعديل وتيرة تصفية العملية، القيام بذلك وفقا لما تستدعيه تلك الأوضاع، وذلك بالتشاور التام مع الحكومة.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني الصادق لممثلي الخاصة، كارولين ماكاسكي، لما تبديه من التزام راسخ تجاه قضية إقرار السلام في بوروندي، ولإسهامها الكبير في إنجاح العملية الانتقالية واستتباب السلام تدريجيا في هذا البلد. وأود أيضا الإعراب عن إعجابي بنساء ورجال عملية الأمم المتحدة في بوروندي الذين واصلوا العمل من أجل إقرار السلام في أحيان كثيرة في ظل ظروف صعبة. وأعبر أيضا عن تقديري لجميع موظفي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة العديدة الثنائية والمتعددة الأطراف لمساهماتهم بسخاء في العملية السلمية في هذا البلد.

